الإجابة النموذجية لامتحان مقياس قانون الاستثمار الدولي

لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد دولي

السؤال الأول:

يركز مؤيدو المعيار الاقتصادي على تحليل موضوع العقد نفسه، أي محتواه المادي والاقتصادي، بدلاً من جنسية الأطراف أو مكان إبرام العقد أو تنفيذه. ومن بين العناصر الرئيسية التي ينظر إليها هؤلاء:

1 .-حركة رؤوس الأموال وأثرها على الاقتصاد: يعتبر العقد دولياً إذا نتج عنه انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بغض النظر عن جنسية المتعاقدين أو مكان إبرام العقد أو تنفيذه.

2 .-حركة المد والجزر: وفقاً للفقيه الألمانيMATTER ، يجب أن تتضمن حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، بحيث تتحرك القيم الاقتصادية ذهاباً وإياباً بين دولتين أو أكثر، حتى يمكن اعتبار العقد دولياً، وليس فقط وجود الصفة الأجنبية لأحد عناصر العقد.

3 .-مصالح التجارة الدولية: يُعد العقد دولياً إذا كان يتعلق بمصالح التجارة الدولية، ويرتبط بالعمليات الاقتصادية التي تشمل حركة رؤوس الأموال، والخدمات، والتصدير، والاستيراد، وغيرها عبر الحدود. وهذا ينطبق حتى إذا كانت العمليات في اتجاه واحد ولم يتضمن العقد عنصراً أجنبياً.

يُعتبر المعيار الاقتصادي أوسع وأوضح في تحديد الصفة الدولية لعقود الاستثمار مقارنة بالمعايير الأخرى.

السؤال الثاني:

1- التزامات الدولة المضيفة

-مساعدة المستثمر في تنفيذ المشروع: يتوجب على الدولة المضيفة تقديم جميع المزايا والحوافز التي تعهدت بمنحها للمستثمر، مما يساهم في تسهيل تنفيذ المشروع وضمان نجاحه.

-احترام شروط العقد وتقديم الحماية للمستثمر الأجنبي: يتعين على الدولة المضيفة احترام كافة شروط العقد المبرم مع المستثمر وتقديم الدعم اللازم.

- تقديم الحماية: ضمان حماية المستثمر الأجنبي ومصالحه، بما في ذلك الحماية من المخاطر السياسية والقانونية التي قد تؤثر على استثماره.

2- **التزامات المستثمر الأجنبي**

-التعهد بتنفيذ التزاماته محل التعاقد: يجب على المستثمر الأجنبي الوفاء بكافة الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في العقد. إذا لم يتمكن من ذلك، يجب عليه تعويض الدولة المضيفة عن أي أضرار ناجمة عن عدم التنفيذ.

-الالتزام باحترام ونقل المعايير الفنية الدولية: يتعين على المستثمر الأجنبي الالتزام بالمعايير الفنية الدولية في تنفيذ المشروع، مما يساهم في تحسين الجودة وضمان الالتزام بالمعايير العالمية.

-الالتزام بالتنمية البشرية وتدريب العمالة الوطنية: يجب على المستثمر الأجنبي المساهمة في التنمية البشرية من خلال تدريب وتطوير العمالة الوطنية، مما يعزز من مهاراتهم ويزيد من فرص العمل المحلية.